قضايا

سلطة الجولاني مهددة في إدلب، وليس من الممكن في حال من الأحوال أن تتشكل قيادة جماعية، فهيئة تحرير الشام ليست مؤهلة لنقلة كهذه في السياسة «الديمقراطية»، وهي وصفة للمزيد من الانقسامات والطمع بالتفرد بالسلطة

الخلافات والسيناريوهات

أجنحة هيئة تحرير الشام والجولاني

عمار ديوب

سوريون في بنش بإدلب يحتجون ضد هيئة تحرير الشام وزعيمها ابو محمد الجولاني 8/ 3/ 2024 (فرانس برس)

طوى أبو محمد الجولاني، زعيم هيئة تحرير الشام، ملف العملاء، قبل أسابيع... الملف الذي اعتقل بسببه الرجل الثاني في هيئة تحرير الشام، أبو ماريا القحطاني، وأمِر الشخصية الأقوى اقتصادياً، أبو أحمد زكور، فقد هرب إلى شمال حلب، حينما شعر بأن الاعتقال سيطاوله كذلك. ترافق مع اعتقال الأول وهروب الثاني، بيان للهيئة، تؤكد فيه، أنهما متورطان بفسادٍ ماليٍّ، وابتزاز بعض التجار في مدينة إدلب، وبالتالي، اعتقالهما مبرّر. بدأ ملف العملاء منذ يونيو/ حزيران 2023، بتهمة القبض على خلية تابعة لحزب الله اللبناني، وبعدها اعتقلت أكثر من 600 شخصية من الهيئة، وطاول الأمر شخصيات مركزية فيها، وليس فقط أبو ماريا؛ ولم يتوقف الاعتقال منذ حينه، لكن الانتقادات والاستقالات من الهيئة لم تتوقف كذلك، حيث كان ملف العملاء، قضية كيديّة بمعظمها، سيما أن الشخصيات الأساسية في الهيئة تقوم باتصالات مع الاستخبارات الدولية والأميركية منها، والأمر يقوم به الجولاني نفسه، وهذا أحد اتهامات زكور للجولاني.

أجنحة هيئة تحرير الشام

الدراسات التي تتناول هيئة تحرير الشام، تؤكد أن هناك ثلاثة أجنحة فاعلة فيها، وهي: أولاً، جناح الشرقية بقيادة القحطاني، والذي ينتمي لقبيلة الجبور الممتدة في العراق وسورية، وللرجل علاقات عشائرية قوية مع عشائر دير الزور والرقة وحلب وله ثقل في بعض بلدات إدلب، وكذلك مع قبيلة الشعيطات بالتحديد، والتي لها علاقات قوية مع قسد كذلك، وقد قتلت داعش المئات منها حينما سيطرت على شرق سورية في 2014. الجناح الثاني، يمثله أبو أحمد زكور، واسمه الأصلي، جهاد عيسى الشيخ، وهو جناح حلب، وأيضاً للرجل وزن هام في إعزاز وإدلب، ويعدُّ من أهم الشخصيات التي أتت إلى سورية مع الجولاني من العراق وشكلت جبهة النصرة في أواخر 2011. لعب زكور دوراً مركزياً في الهيئة، فهو المسؤول الاقتصادي الأهم، وبيده المحفظة المالية الأساسية، ومنذ 2021 مع القحطاني، كان لهما دور كبير في استقطاب العديد من الفصائل في شمال وشرق حلب لصالح الهيئة، أي لصالح الجولاني، وهذا رفع أسهمهما أكثر فأكثر فيها؛ ولو تمكن حينها الجولاني من السيطرة على شرق حلب، لامتدت سلطته إلى حدود قسد، أي غرب وشمال وشرق سورية. الجناح الثالث، ويعدُّ الأقوى في الهيئة، وهو جناح بلدة بنش، وهي بلدة في إدلب، وللجولاني علاقات مصاهرة فيها، وبرزت فيه شخصيات قوية أمنياً واقتصادياً وشرعياً كعبد الرحيم عطون وأبو أحمد حدود وأبو حفص بنش، وقد لعبت القيادات الأمنية دوراً في تضخيم ملف العملاء، وصولاً إلى اعتقال القحطاني وهروب زكور في إطار محاولتهما فرض هيمنة كاملة على الهيئة، وتهميش بقية الأجنحة، وهذا الفعل، هو سياق طبيعي في إطار تطورات هيئة تحرير الشام، منذ أن شنت حروبها على فصائل الجيش الحر في 2014، وقضت عليها، في إدلب وأرياف حماه واللاذقية وحلب، بهدف الوصول إلى كيان «سنيٍّ» بقيادتها، وهو ما سعى إليه الجنَاح الثالث كذلك. جناح بنش هذا، ومع الإفراج عن أبو ماريا القحطاني، سارع إلى ما يشبه الاستقالة من مواقعه في الهيئة، معلناً ذلك ببيان احتجاجيٍّ عن فساد جهاز الأمن العام والقضاء، واستعان بالشارع ودعم التظاهرات وشارك فيها.

الضغوط على الجولاني والإفراج عن القحطاني

الضغوط الكبيرة على الجولاني من الوسط الجهادي خاصة، وكذلك من الأتراك، وارتفاع حدِة التذمر الشعبي، والتظاهرات التي يقودها حزب التحرير الإسلامي بصفة خاصة، ومنذ أكثر من عشرة أشهر، والتي تطالب بالإفراج عن المعتقلين؛ كل ذلك دفع الرجل ليعيد حساباته، سيما وأن أصله ليس من إدلب، وربما خاف أن يطيحَه تيار بنش أيضاً. تخفيفاً لكل هذه التطورات، قام بطي ملف العملاء ومعه ملف الفساد المالي، وادعى أن الاعترافات تمت بسبب التعذيب، وقام بإرضاء الكثير من الشخصيات الأساسية التي أفرج عنها، وبإعطائها مبالغ مالية ضخمة، وصلت إلى 15 ألف دولار للشخصيات الأساسية، ومن الصف الثاني سبعة آلاف، والثالث ثلاثة آلاف، وتقدِر تلك العطاءات بأكثر من مليون دولار. ترافق ذلك، مع كف أيدي الكثير من جناح بنش خاصة، وجهاز الأمن، وهذا كان سبباً في خروج تظاهرات قوية في كل من بنش وتفتناز وبعض المخيمات والبلدات.

الجدير ذكره أن الجولاني، كان قد أنشأ خلية لإدارة الأزمة في يونيو/ حزيران 2023، وأعطاها صلاحيات كاملة في الاعتقالات لأية شخصيات قد تكون متورطة في العمالة للأجهزة الاستخباراتية الخارجية، وعاد، أثناء التراجع عن الاعتقالات العشوائية والكيدية، لتشكيل لجنة للتدقيق في التجاوزات التي رافقت عمليات التوقيف والتحقيق، وكذلك عقد اجتماعاً مع مجلس الشورى «مجلس شعب» والحكومة وشخصيات نافذة في إدلب، للوقوف على كامل ما حصل والبحث عن تسويات مع القوى الفاعلة، ولمناقشة أسباب التظاهرات ومحاولة إخمادها.

لم يخرج القحطاني من المعتقل إلا ببعض الشروط وربما بصفقةٍ، ومنها تهميش جناح بنش في قيادة هيئة تحرير الشام، ويبدو أن الجولاني يحاول استمالة أبو أحمد زكور من جديد، ويبدو أنَّ الرجلين، القحطاني وزكور، لن يعودا إلا بتثقيل جناحيهما على حساب جناح بنش، فالتظاهرات القوية في البلدتين، بنش وتفتناز، والمحسوبة على جناح بنش، هي منعاً لتحقيق ذلك، وهناك تصريحات من قياداتها، تطالب بإسقاط الجولاني وتتناغم مع مطالب الشارع بحل جهاز الأمن العام، وتبييض السجون وتخفيض الأسعار والضرائب وإيجاد فرص عمل وسواها؛ ذلك كله جرى بعد إعادة أعداد كبيرة من الذين كانوا معتقلين إلى مراكزهم السابقة من ناحية، وإبعاد الكثير من كتلة بنش من ناحية أخرى.

الشرقية وحلب وبنش

الأجنحة الثلاثة، أصبحت بحاجة إلى الجولاني كضابط للتوازنات فيما بينها، حيث كلٌ منها يرفض أن تكون الأخرى بموقع القيادة، بدلاً عن الجولاني. الأخير يعلم حساسية هذهِ القضية، وهو بدوره يريد أن تظل الزعامة له، وكافة التغيرات في جبهة النّصرة وفتح الشام وهيئة تحرير الشام ومنذ 2013، كانت من أجل تأبيد سيطرته على إدلب، وهذا يوضح كمية الدهاء التي يمتلكها الرجل، حيث واجهته الكثير من العقوبات والتصفيات والاستقالات والحروب، حتى أصبح زعيماً على إدلب. هناك عنصر قوة إضافية لدوره، وهو أن ملف المهاجرين بين يديه، وتحديداً، الأوزبك والتركستان، وهو من

> أعطت حدّة الخلافات بين الأجنحة للشارع فسحة ليتظاهر بقوّة، بعد أن كانت التظاهرات مقتصرة على حزب التحرير
>
> القحطاني وزكور يعتقدان أن الهيئة لهما، وهما مع الجولاني من أوصلها إلى السيطرة على إدلب، والآخرون يأتون بالصف الثاني

يديره مع تركيا خاصة، ومع أميركا، وربما روسيا والصين كذلك. لعب أيضاً، دوراً هاماً في تصفية داعش في إدلب، وساعده بذلك القحطاني بصفة خاصة، ويعد الأخير داهية في المساومات مع النظام والعشائر وقسد؛ الجولاني أيضاً لعب دوراً في تحجيم «حرّاس الدين»، الفصيل الجهادي والذي يُعتبر فرع تنظيم القاعدة في إدلب. كذلك هناك قرابة ألف جهادي في معتقلات الجولاني. المسائل هذه، الداخلية والإقليمية، تعطي وزناً للجولاني، بما يضبط الصراع بين أجنحة الهيئة، ويبقيه في قيادتها، فهل يستطيع إعادة التوازن إلى الأجنحة الثلاثة، كما كان الأمر قبل فتح ملف العملاء والفساد المالي؟ أعطت حدة الخلافات بين الأجنحة للشارع فسحة ليتّظاهر بقوّةٍ، بعد أن كانت التظاهرات مقتصرة على حزب التحرير، ولكن التظاهرات اشتدت بشكل خطير، وأصبح الشعار المركزي لها إسقاط الجولاني. هذا التطوّر يتطلب تغييرات كبرى في آليات سيطرة هيئة تحرير الشام. المشكلة أنّها غير قادرة على ذلك، ففي الأسابيع الأخيرة تصاعدت حدِة الخلافات بين جناح بنش المهمش وجناح القحطاني، وزكور، وتصاعدت الانتقادات الشعبية للهيئة، ويبدو أنها ستتراجع قريباً.

مشكلة الهيئة حالياً تكمن في تهميشها جناح بنش، وباعتبار أن أغلبية عناصره من إدلب، فهو يعتقد أنه الأكفأ والأحق بالقيادة والمدينة مدينته، وأما جناح القحطاني، فسيعمل على إبعاد عناصر بنش من المواقع الأساسية في السلطة بإدلب، ولهذا تتصاعد التظاهرات في بنش وتفتناز بصفة خاصة، ويشتد عودها يومياً، في رسالة واضحة أن هذا الجناح لن يسلِم بالقسمة الضيزى الجديدة؛ القضية تبدو معقدة إذاً، سيما أن القحطاني وزكور يعتقدان أن الهيئة لهما، وهما مع الجولاني من أوصلها إلى السيطرة على إدلب، والآخرون يأتون بالصف الثاني؛ إذا، الخلاف سيستعر.

إن حدِة الخلافات، واستعارها، وتعدد أسبابها، وإمكانية تحولها إلى صراع عسكري وانفلات الفوضى وانتقالها إلىً بقية «السوريات»، تتناقض مع رغبة كافة الدول المتدخلة في سورية، حيث لا يمكن لأيٍّ منها أن يغيّر الخرائط التي رُسمت في 2018 بمفردها ودون التنسيق مع الأخريات. هناك مطامع لتركيا في تل رفعت ومنبج مثلاً، وقد تعود للتنسيق بشأن استعادتهما من قسد في ظل أجواء التقارب مع الإدارة الأميركية، وللنظام مطامع في بعض البلدات التابعة للاذقية، ولكن ليس من مصلحة إيران وروسيا وأميركا التغيير، وبالتالي، لن تتغير الخرائط إلا بالتنسيق بين كافة الدول المتدخلة، وهذا ربما سيساعد على إعادة «شرعية» الجولاني على هيئة تحرير الشام، وضبط الأجنحة الثلاثة من جديد، وإيجاد حلٍ لصراعاتها.

ما حدث منذ حملة العملاء في منتصف 2023 في إدلب، والتظاهرات الأخيرة، والمستمرة، أوضح أن هناك مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، وأن السلطة الحقيقية في إدلب هي بيد قيادات الهيئة وليست لمجلس الشورى أو حكومة الإنقاذ فيها أو القضاء، والقصد أن فاعلية المؤسسات المدعاة، وتشكيل كيان سني، ودويلة، ليس أمراً صحيحاً، وهي عبارة عن واجهات لإخفاء حقيقة ما يجري هناك، وإن ملف الاعتقال في إدلب، يشبه الملف ذاته لدى سلطة دمشق، حيث لا محاكم، وإخفاء قسريا، وقتل في المعتقلات، واعتقالات تدوم لسنوات وسنوات، ويتساوى التعذيب والإذلال داخل المعتقلات بما يتداوله السوريون عما يجري لدى الأجهزة الأمنية في دمشق. الأوضاع الاقتصادية السيئة هناك، توضح أحد أسباب التظاهر القوية، وإذا أضفنا الشمولية لسلطة الجولاني، يصبح حكم الأخير مهدداً بالفعل، ولكافة الأسباب أعلاه، وبالتالي، هناك ضرورة قصوى للتغيير في سياسات الهيئة، والاستماع للشعب والتقرب منه، فهل يستطيع الجولاني كبح جماح الأجنحة المتعطشة للسلطة، وإيقاف الصراعات فيما بينها، وتلبية مطالب الشعب، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيناريوهات المستقبلية

الأول: تصاعد الخلافات بين الأجنحة، ورفض كل منها التسوية مع الأخرى، وكافة البيانات والشعارات، ولا سيما في بنش وتفتناز، تؤكد ضرورة أن ينتصر أحد تلك الأجنحة، والتأكيد على إسقاط الجولاني بالتظاهرات المستمرة، يؤشِر إلى أن جناح بنش ساع إلى سحق جناح الشرقية وحلب وربما الجولاني ذاته، وهذا يلتقي مع مطالب أهالي إدلب خاصة.

الثاني: أن يواجه الجولاني التظاهرات بإطلاق الرصاص، وهذا ما تهدد به شخصيات أمنية على رأس عملها حالياً، وهذا، وفي ظل ابتعاد جناح بنش عن التسوية مع الجولاني سيُوسع التظاهرات، وقد تنتقل إلى مواجهات عسكرية، وهذا سيكون تطوّراً خطيراً، فالتظاهرات الحالية ما تزال سلميّة، ولم يستخدم الجولاني القمع ضدها، أو القتل؛ وفي حال اندلعت المواجهات العسكرية وعمت الفوضى، فقد تتدخل كل من روسيا وإيران وتركيا لإعادة الاتفاق حول الوضع في إدلب، فهي ضمن مناطق خفض التصعيد، ووضعها الحالي، المستقر، أقصد منذ 2018، نتاج تسويات بين الدول الثلاث واللقاءات المتكررة بين بوتين وأردوغان وكذلك لقاء أستانة، وبالتالي، وفي حال اندلاع الصراع العسكري، فسيكون دموياً بشكل كبير، كما الصراع بين داعش والنصرة، والأخيرة وفصائل جيش الحر في كل المحافظات السورية وليس فقط في إدلب، وستسود الفوضى بشكل خطير.

ثالثاً: أن يقود الجولاني تسوية قوية بين الأجنحة ومع الشعب، ولكن، ذلك سيعني تقليصاً لسلطته، وضرورة تفعيل المؤسسات المدنية، ونزع هيمنة قيادات الهيئة على تلك المؤسسات أو أحد أجنحتها، وهذا مستبعد للغاية، وبالتالي، ليس لهذا السيناريو إمكانية واقعية.

مشكلة حداثة السلطة

إن حداثة السلطة الجهادية في إدلب، هي من سمح ببقاء الأجنحة تلك، بينما السلطة الديكتاتورية تقتضي مرجعية واحدة لها، وهو الزعيم، وهذا ما لم يحققه، كما يبدو الجولاني، فمكانته كضابطٍ للصراعات بينها، لم يمنع تفجرها، كما حللنا أعلاه، وتفجرها في ظل تلك الحداثة، يمنع استمراريتها. الآن، أوّل المطالب في إدلب هو إسقاط الجولاني «جولاني ولاك ما بدنا ياك»، وبالتالي، لن تخمد الصراعات بين الأجنحة وستستعر التظاهرات، وإدلب مرشحة لحمام دم. إذ هناك تعقيد كبير في المشهد في إدلب، ويزيد الأمر غموضاً صمت الدول المتدخلة عما يجري في إدلب، وهناك غياب لغة التسويات بين الأجنحة الثلاثة، وكذلك انعدام الدور الفاعل لمجلس الشورى أو حكومة الإنقاذ أو فاعلين مستقلين.

(كاتب سوري)

ضرورة المشروع الوطني

وصلت تجربة هيئة تحرير الشام في السلطة إلى نهايتها، وهي تتفسخ تباعاً، كما تزداد الخلافات في دمشق بين الرئيس وزوجته وأخيه من جهة والشعب من ناحية أخرى، والتعفن ذاته في مناطق الفصائل وقسد. إن سورية بحاجة لمشروع وطني، يوقف كل أشكال التعفن هذه، ويسمح بإعادة وحدتها، وبطي صفحة الانقسامات السياسية والاجتماعية؛ فهل تتمكن قيادة التظاهرات والفاعلين السياسيين من التواصل مع بعضهم، وتشكيل قيادة موحدة لسورية، قيادة وطنية وتكون عابرة للطوائف والقوميات والمناطق والجهويات؟